



نظمت جمعية كلنا تونس بالعاصمة ندوة وطنية تحت عنوان مشروع قانون المالية 2018: ساعة الحقيقة، حضرها عدد من الخبراء و المختصين في المجال الاقتصادي و المالي و ممثلين عن المجتمع المدني و الأطراف السياسية و المدنية. وأكد معز عطية رئيس الجمعية أهمية النقاش حول مشروع القانون مذكرا بحجم الاختلافات و الانتقادات الموجهة له من قبل الأطراف الاجتماعية و عدد من القطاعات المهنية و حجم التساؤلات المشروعة حول مدى توفر هذا المشروع على رؤية اقتصادية و اجتماعية شاملة لتحقيق النمو و دفع الاستثمار و خلق الثروة أم أنه لا يبدو أن يكون إلا قانونا ترفيعيا لإخماد الحرائق و تأجيل الأزمات.

ويبين رئيس لجنة المالية بمجلس نواب الشعب منجي الرحوي أن ارتفاع نسبة المديونية سيكون له تأثير على النمو و حجم ديون تونس من 2011 إلى 2016 بلغ ضعف ديونها منذ الاستقلال. كما أشار إلى وجود ضعف في مضامين قانون المالية لهذه السنة يتمثل في الترفيع في حجم الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع دائرة الضرائب على الأجراء و الطبقة الوسطى. كما دعا الدولة إلى ضرورة الاعتماد على الاستثمار العمومي في الجهات وأهمية دور البنوك في مجال تقديم التمويل للاستثمار.

و أشارت حبيبة اللواتي كاتبة الدولة السابقة للمالية إلى أن حجم الانتقادات الموجهة للمشروع ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي إذ تداول على وزارة المالية في الفترة الأخيرة أربعة وزراء في ظل ظرف اقتصادي صعب، علاوة على غياب سياسة مالية و اقتصادية واضحة بالأساس للحكومات مما أضعف هذه المشاريع و جعلها مبنية على تقديرات غير موضوعية و دقيقة دفعت بسن قوانين تكميلية للمالية سنويا. وتحدثت عن الانعكاسات السلبية للاقتصاد الموازي الذي تجاوز 50 بالمائة من قيمة الاقتصاد الوطني، مشددة على ضرورة إيجاد الآليات لإدخال الكتلة الاقتصادية الموازية في الاقتصاد المنظم وبذلك الإسهام أكثر في خلق الثروة.

من جانبه بين الخبير الاقتصادي و رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية بجمعية كلنا تونس رياض الزاوي أن قانون المالية لا يعكس تغيرا جذريا في سياسات الدولة الاقتصادية مؤكدا على أن الحكومة أصبحت تبحث عن الموارد لتعبئة الخزينة دون وضع رؤية اقتصادية واضحة للسنوات القادمة.

و اتفق المشاركون في أشغال الندوة على توفر مشروع قانون المالية الحالي على جملة من السلبيات أهمها الضغط الجبائي و عدم الذهاب في إصلاحات اقتصادية عميقة و إرساء العدالة الجبائية و توضيح سياسة الدولة في خلق النمو و إعادة إنعاش الاقتصاد داعين إلى ضرورة مراجعة عدد من الفصول و الإجراءات الواردة في المشروع و الأخذ بمقترحات الأطراف المعنية و المتدخلة من سن قانون أكثر عدالة و قدرة على إنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

متابعة : لمياء المولدي